نص ردن

▪ علاء حسن

شخصية عام ٢٠١١

إذاعة دولية وجهت سؤالا لعدد من أعضاء مجلس النواب لبيان رأيهم حول من يستحق لقب شخصية عام ٢٠١١ من السياسيين والمسؤولين ، والسؤال خضع للحسابات "الكتلوية" لان اختيار الأعضاء وقع على رؤساء كتلهم النيابية ، وزعمائهم وقادتهم ، ولم يتنازل احدهم عن ولائه الكتلوي والمذهبي والطائفي ، وبعضهم أصر على اختيار المسؤول الفلاني شخصية العام ، لاعتقاده بان المسؤول حقق انجازات كبيرة بتحسين الأداء الحكومي ، فضلا عن دوره في تسريع الانسحاب الأميركي من العراق ، ونجاحه في إدارة الملف الأمني .

بعض الإجابات لسؤال الإذاعة حملت جانبا من الطرافة ، فاختار النائب المستقل حسن العلوي نفسه شخصية العام ، وكذلك للسنوات السابقة ، لأنه تعرض للاعتقال والملاحقة ، ولايوجد كما قال في الطبقة السياسية من ينافسه بالثقافة والنضال ، وانه باحث ومزواج ، ولذلك تفوق على الآخرين بالصفات التي ذكرها فاستحق اللقب .

عضو مجلس النواب صفية السهيل لم تجد في الساحة السياسية من يستحق اللقب ، لان الجميع وباستثناءات قليلة جدا ، انشغل بتحقيق مكاسبه الشخصية والحزبية والفئوية ، وليس هناك من تبنى الدفاع عن مطالب الشعب العراقي كما وردت في برنامجه الانتخابي .

في زمن النظام السابق كانت شخصية كل الأعوام معروفة ، ومن يختار غيرها يدفع نفسه للوقوع في ورطة وانتظار المصير المجهول ، وهذه الحالة لم يتخلص منها البعض من هواة ومحترفي الرقص على إيقاع الولاء المطلق للزعيم والمسؤول والقائد الرمز ، والحالة هذه ربما لاتعكس صدق المشاعر بقدر التعبير عن الخوف من احتمال المحاسبة على طرح رأي يخالف إجماع الجوقة ، واتفاقها على رمز واحد ليحتل موقعا اكبر من حجمه ، شغله بالأكاذيب والتسويق والترويج وبدعم من وسائل إعلام حزبية .

لاتوجد في العراق مؤسسات لاستطلاع الرأي ، وان وجدت فهي تسخر من قبل جهات حكومية لانجاز مهمات محددة ، وبغيابها من الصعب جدا اختيار سياسي ليكون شخصية العام فيظل الاختيار خاضعا للرغبات والأهواء والتوجهات ، ولايخرج من هذه الدائرة ، لان الرمز المفروض بقوة لايعطي فرصة لمنافس آخر ، ولذلك عندما أقدم موقع إلكتروني على طرح سؤال لجمهوره في عام سابق يتعلق باختيار شخصية تستحق لقب رجل الدولة في العراق ، وقع الاختيار على شخصيات ليست لها علاقة بالدولة ، وهم قادة أحزاب وقوى معروفة في الساحة السياسية .

لايواجه الجمهور ثمة صعوبة في اختيار فنان أو رياضي ليكون شخصية العام ، لكنه يتردد كثيرا حينما يختار السياسي ، لأنه سيقع تحت طائلة الميول والانتماء والولاء ، وربما يشطب على الجميع لأنهم لايستحقون اللقب من وجهة نظره .

في الأيام المقبلة ستنشر وسائل إعلام عربية وأجنبية نتائج استطلاعاتها لاختيار شخصية العام ، وسيكون لمرتكبي الفضائح حصة في النتائج ، بوصفهم الأسوأ ، ومثل هكذا استبيان في العراق باستطاعته أن يعبر عن رأي الجمهور بشكل حقيقي ، لان السيئين أعدادهم كبيرة ، والحيرة في اختيار احدهم والمشكلة في إعلانه لأنه ربما يكون مسؤولا امنيا كبيرا فيهجم ببوتنا على رؤوسنا قبل أن نغير قناعاتنا بأنه يستحق لقب شخصية العام بالقوة .

كُور الطابوق مستوطنات لنشر الأمراض

دعا مواطنون في كربلاء من سكنة القرى والأرياف والمناطق الزراعية إلى تخليص مناطقهم من أصحاب الكور التي يبنونها وسط ظهرانيهم مما يتسببون بظهور إصابات بأمراض مختلفة ويقولون إن إصابات بالسرطان ظهرت بسبب هذه الكور ،في حين يقول المسؤولون إن هذه الكور سريعة النصب ولا تحتاج إلى مواد أولية وإنهم يقومون بحملات متواصلة لهدمها في جميع المناطق.

□ كربلاء /علي العلاوي

وقال المواطن ستار الحسناوي من أهالي الحسينية إننا كعوائل نعاني كثيرا من مشكلة كور الطابوق التي لا يمكن السيطرة عليها..وأضاف :هذه الكور يتم تنفيذها داخل البساتين وفي أماكن لا يمكن لأحد أن يعترض عليه لأنها أراض تابعة إما لهم و أنهم يدفعون إيجارا لأصحابها أو أنهم ينفذونها في مناطق خارج حدود البلدية ولكن جميعها تؤثر على صحة الإنسان وعلى الزراعة في الناحية.في حين يقول المواطن سلمان الياسري من ناحية الخيرات أن المشكلة في الدخان الأسود الذي يغطي المنطقة بسبب هذه الكور وبسبب معامل الطابوق أيضا..وأشار إن سحب الدخان الأسود بطيئة الحركة وهي تسير مع حركة الريح فهي تارة إلى الشمال وارى إلى الجنوب ا والى الشرق ومن ثم إلى الغرب وهي بذلك تغطي كامل المنطقة التي تقع فيها هذه المعامل..وأضاف إن المشكلة انه لا توجد كورة واحدة بل عدة كور في أماكن مختلفة ولا ترى سوى سحب الدخان المحملة بالكاربون وهذا يعني إن إصابات بالأمراض وخاصة في الجهاز التنفسي وربما تكون الإصابات التي ظهرت بالسرطان لبعض المواطنين سببها هذه الكور.

في حين يقول المواطن علي الطرفي إن بإمكان أي مسؤول زراعي أن يأتي إلى المنطقة ليرى بأم عينيه كيف تحولت الأراضي الزراعية إلى مناطق مصابة بالدخان والكربون وخاصة قشرتها ويرى كيف هو الإنتاج الزراعي ويرى تلك البقع السود على أوراق الأشجار وأعواد الزرع والأغصان بل حتى الجذور ..ويشير إلى أن كل شيء مصاب بسبب الكور ومعامل الطابوق ،ودعا المواطن حميد الكعبي الجهات المسؤولة إلى إرسال لجان وإجراء دراسات على صحة الموطنين الذين يتحملون مثل هذه الكور مثلما يدرسون أسباب تراجع الإنتاج الزراعي في هذه المناطق..موضحا انه يعيش في منطقته بحسب اتجاه الريح لأنه إذا بقي في مكان واحد فان ذلك يعني إن اليوم الذي تكون فيه الرياح محملة بكاربون الكور لن يكون سهلا أو قصيرا بل سيكون صعبا وطويلا.من جهته حذرت رئيس لجنة البيئة في مجلس محافظة كربلاء سهيلة شنو من تزايد معامل صناعة الطابوق البدائية التي يطلق عليها الكورة والتي تستخدم النفط الأسود في اشتعال النيران لفخر الطين،وأن الأعداد تزايدت في الآونة الأخيرة ربما لان هناك طلبا كثيرا على البناء للعوائل الفقيرة ..وأشارت إلى إن هذه المعامل تسبب العديد من الأمراض للمواطنين الذين تقع منازلهم بالقرب منها أو تتأثر بحركة الرياح التي تنقل السحب الدخانية السود المحملة بالمواد الكاربونية والكيماوية إلى مناطق مختلفة..مؤكدة إن هذه الكور تسببت بأمراض عديدة منها الحساسية والربو والاختناق والتهاب القصبات الحاد وخاصة للأطفال فضلا عن تأثيرها على المناطق الزراعية التي تقع هذه الكور فيها..ولفتت إلى انه تم بناء في يوم واحد ٤٠ كورة في منطقة زراعية واحدة في ناحية الخيرات وهذا يعني كثرة الكور في المنطقة ذاتها..ودعت شنو الى شن حملة كبيرة ومراقبة مستمرة لمنع أصحاب هذه الكور من العمل في المناطق الزراعية أو السكنية كون هذه الكور سريعة النصب والعمل.من جهته يقول مدير مركز شرطة البيئة العقيد مصلح محمود الخوام إن فرق الشرطة البيئية تمكنت من هدم ٥٣ كورة طابوق وفرشي في ناحية الحسينية وحدها وهدم وإزالة ٢٠كورة في منطقة الصافية و٣٣ كورة في منطقة عون خلال الحملة المشتركة مع مديرية شرطة الأقضية ومركز شرطة عون والتنفيذ المباشر بعد ورود العديد من الشكاوى من المواطنين على هذه الكور وما سببته من أضرار في الحالة الصحية والبيئية..وأشار إلى أن هذه الكور سريعة العمل وهي لا تحتاج سوى مادة الطين ومكان منخفض بين الأشجار إلا إن كثافة دخانها الأسود يسبب الكثير من الأمراض ويؤثر على حياة السكان القريبين من المنطقة وتصيب الأطفال بالتهابات الجهاز التنفسي وغيرها فضلا عن تأثيراتها البيئية على الزراعة والأحياء الأخرى ..ولفت إلى انه تم توجيه الإنذارات إلى أصحاب معامل الطابوق الرئيسة بهدف الالتزام بالقوانين البيئية خاصة وانه تم فرض غرامات مالية على المخالفين منهم وفق قرار صادر من وزارة البيئة وتغريمهم ثلاثة ملايين و٤٠٠ ألف دينار. منظمات المجتمع المدني تعد الكور واحدة من أكثر مسببات التأثير على البيئة وصحة الإنسان في العراق وخاصة في مناطق الوسط والجنوب وهي مدمرة أيضا بحسب هذه المنظمات التي نشرت تقارير لها للزراعة التي تشير إلى تضرر مساحات واسعة من هذه الأراضي الزراعية.. وتشير هذه المنظمات إلى انه لا توجد دية في القضاء على هذه الكور لان المسؤولية التي تنفذها الجهات المسؤولة مسؤولية وظيفية ونحن نعاني من إهمال وظيفي وتراخ في الإجراءات لعدم وجود سياسات إدارية واضحة أو أموار حازمة ضد المفسدين ،مما يعني أن أصحاب هذه المعامل الصغيرة ربما يمكنهم التأثير على منفذي حملات الهدم..ويشير احد العاملين في هذه المنظمات صباح عبد الحسن إن هذا القول مرده إن الكور تعاود العمل بعد فترة وجيزة قد لا تزيد على يومين وفي ذات المكان مكان قريب لان المشاكل التي حصلنا عليها من المواطنين هي ذاتها بمعنى إن العوائل التي تسكن في المناطق التي تروم هدم الكور منها هي ذاتها تواصل شكواها في وجود هذه الكور ،وهذا يعني عدم وجود أوامر صارمة ..ويشير إلى إن الأمر لا يخلو من وجود فساد لان الغرامات تعني المال وهنا المشكلة..مؤكدا أن الأمر يحتاج إلى همة من مسؤولي المحافظة الكبار الذي لا أعتقد إنهم سيتوانون في ذلك وأدعو مجلس المحافظة إلى إصدار تشريع يغرم المخالف مبالغ مالية كبيرة وسجنه مدة لا تقل عن سنتين لكي تكون هذه العقوبات هي الوازع بعدم التكرار فضلا عن محاسبة الجهات التي تقوم بالمراقبة إذا ما أهملت في واجباتها لكي تكون الحلقة مكتملة.

مدينة العمارة تعاني أزمة في مياه الشرب

□ ميسان / رعد شاكر

يقول المواطن ياسر مجيد انه اضطر إلى استدانة مبلغ من المال لشراء منظومة تنقية الماء لمنزله بعد أن كان يعتمد على شراء الماء من الباعة الجوالين لتأمين مياه الشرب الصحية لعائلته ، وعن السبب الذي دفعه لشراء هذه المنظومة المكلفة بحسب ما يقول أوضح مجيد للمدى " ما دفعني لاقتنائها رغم ارتفاع الثمن هو أولا ما رأيته من شوائب في المياه التي كنت اشتريها من الباعة الجوالين ، وثانيا إن ما أصرفه على شراء هذه المياه يكلفني نحو ٢٠ ألف دينار شهريا فيما فلاتر المنظومة لا تكلف أكثر من ٦ آلاف دينار لنفس المدة إضافة لإنتاجه مياها عالية الجودة والنقاوة "

وفيما تؤمن بعض العوائل الميسورة حاجتها لمياه الشرب عبر شراء قناني المياه المعبأة فان أجهزة تنقية المياه التي تعمل على الكهرباء وتتضمن مجموعة من المصافي الخاصة بإزالة العكورة والأملاح إضافة لتعقيم المياه انتشر استعمالها مؤخرا بشكل واسع في منازل غالبية المواطنين في مدينة العمارة بسبب رداءة مياه الإسالة وشكوك الكثير من المواطنين بنقاوة المياه التي واظبوا على شرائها خلال السنوات الماضية والتي تنتجها مجموعة من المحطات الصغيرة المنتشرة في المدينة .

المواطن جبار موزان قال للمدى إن عدم وثوقه بصحية المياه التي كان يشتريها من خزان المحل المجاور لمنزله دفعته لاستخدام حبوب التعقيم لزيادة الاطمئنان مضيفا " المشكلة إن معظم السبارات الحوضية التي تزود خزانات ومقطورات باعة هذه المياه ليست بالمواصفات المطلوبة فخزاناتها مصنوعة من الحديد وقد لا حظت أكثر من مرة وجود ذرات من الصدأ (الزنجار) في المياه التي أشتريها ، والمشكلة الثانية هي انعدام الرقابة الصحية على باعة المفرد لهذه المياه " فيما يشير المواطن سالم نعيم راضي إلى قيام البعض بإنشاء المعامل صغيرة لإنتاج المياه الصحية داخل الدكاكين في الأحياء السكنية مطالبا دوائر الصحة والبيئة إلى القيام بواجبها لمراقبة هذه النشاطات التي تمارس بعيدا عن الرقابة بحسب وصفه .

ويؤكد علي البنا الذي يدير محلا متخصصا لبيع أجهزة تنقية المياه وملحقاتها ، ازداد الطلب على شراء هذه الأجهزة ذات المناشىء المتنوعة ،وبين البنا للمدى " الطلب على هذه الأجهزة بلغ ذروته خلال موسم الصيف الماضي ورغم دخول فصل الشتاء حيث يقل استهلاك مياه الشرب إلا أن الإقبال على شراء الأجهزة لم يتراجع كثيرا فالكثير من الناس باتوا يعتمدون على هذه الأجهزة لسد حاجتهم ليس لماء الشرب حسب بل للطبخ وصنع الشاي والشرابت ، وعموما فان مناشيء الأجهزة متنوعة فلدينا أجهزة صينية وتايلندية وكورية والأسعار متباينة ولكنها على العموم لا تقل عن ١٥٠ ألف دينار ولا تزيد على ٢٥٠ ألف دينار بحسب نوعية الجهاز وملحقاته من فلاتر التصفية والتنقية " وأشار البنا إلى أن الإقبال الكبير على هذه المنظومات شجعه على التخصص بالتعامل بها بعد أن كان يبيع مختلف الأجهزة الكهربائية المنزلية .

ولفت المواطن منتظر الحجاج إلى كمية العكورة الكبيرة (المخفية) في مياه الإسالة بحسب وصفه ، مشيرا إلى انه يقوم باستبدال فلاتر التصفية الخاصة بمظومة المياه التي يستخدمها في منزله والتي يغذيها بماء الإسالة ، كل ثلاثة أو أربعة أيام ، وأصر الحجاج على أن نقوم بتصوير أحد الفلاتر التي استبدلها أمامنا ليؤكد ما ذهب إليه . وتابع الحجاج " الكل يعلم أن لاأحد في المدينة يشرب ماء الإسالة والسبب إن هذا الماء يصل إلى المنازل بطعم غير مستساغ بسبب عدم استخدام الكلور والشب في محطات الماء بشكل صحيح ، وكثيرا ما نشم رائحة (الخيسة) فيه ، ربما بسبب تسرب مياه المجاري إلى الشبكة " وهذا ما لا ينفيه احد العاملين في قطاع مياه الشرب الحكومي الذي رفض الإفصاح عن اسمه مكتفيا بالقول إن المياه التي تضخها محطات المياه هي مياه مطابقة للمواصفات بحسب مختبرات الدائرة ولكن المشكلة كما يقول هي بقيام المواطنين بالتجاوز على الشبكة حيث يقومون بربط (الصوندات) بشكل غيرسليم وكذلك استخدام المضخات الكهربائية لسحب المياه ما يسبب تسرب المياه الجوفية ومياه المجاري إلى داخل أنابيب الشبكة بحسب قوله .

إلى ذلك لفتت المواطنة أم سلمان من جهتها أنها عانت كثيرا بسبب استعمالها السابق مياه الإسالة ومن ثم المياه الموجودة في الأسواق للشرب ما سبب لها أمراضا عديدة في الكلى والأمعاء وتزعم أم سلمان أن الطبيب الذي تراجعه هو الذي أكد لها أن سبب أمراضها هو الماء الملوث بالكثير من الجراثيم . وتشاطرها كنّتها التي تسكن معها ما تذهب إليه ،مشيرة إلى أن الطبيب حذرها من إسقاء أولادها الصغار بهذه المياه و نصحها بان تغلي ماء الإسالة ومن ثم تبريده لتستخدمه في مزج الحليب المجفف لابنها الرضيع ،مضيفة : إن الطبيب أوضح لها إن مياه الأسواق تفتقر للأملاح اللازمة لنمو جسم ابنها.

أغرب ما سمعناه بهذا الخصوص ما أفادنا به الشاب حيدر الأزيرجاوي الذي أكد انه اشترى جهاز تنقية المياه لاستخدام ما تنتجه من مياه نقية في غسل سيارته متابعا " بعد أن سمعت من شقيقتي أن استخدام مياه أجهزة التنقية في غسل شعر الرأس يمنحه بريقا ولمعانا رائعا جربت أن أغسل سيارتي به وكانت النتيجة مذهلة ، وبسبب اعتراض والدي على قيامي باستخدام جهاز المنزل لهذا الغرض ، قمت بشراء جهاز خاص لي لتأمين مياه الغسل لسيارتي "!

أما أحد المواطنين اليائسين من تحسن الخدمات فقد علق بالقول " بعد شتريد الحكومة .. خليها مرتاحة .. الكهرباء نشتريها من المولدات والماي نشتريه من العربات والدواء تجاري من الصيدليات .. ما بقى بس الهوا .. ومو بعيد يجي يوم وتشوف الناس واكفه سره على محطات الهوا الأهلية .. والله عيب !!!"

مطالبات بإلغاء إيفادات المسؤولين والكشف عن الأموال المصروفة

□ الناصرية / حسين العامل

دعا عضو في مجلس محافظة ذي قار إلى إلغاء إيفادات المسؤولين والكشف عن حجم الأموال المصروفة في هذا المجال مؤكدا عدم تحقيق الإيفادات الرسمية لأية فائدة تصب في الصالح العام .وأوضح لطيف ثجيل خلال مناقشة فقرة إلغاء الايفادات المدرجة على جدول أعمال اجتماع مجلس محافظة ذي قار الدوري الذي عقد مؤخرا وحضرته المدى :إن الهدف الأساسي من الايفادات هو أن تصب في خدمة الصالح العام وحلحلة مشاكل المحافظة ومعالجة أزماتها والنهوض بالواقع الاستثماري عبر استقطاب الشركات الأجنبية لكن ما لاحظناه أن الايفادات التي قام بها المسؤولون لم تسهم بمعالجة أزمات المحافظة في القطاعات الحيوية ولاسيما في قطاعي الاستثمار والكهرباء وغيرها من القطاعات الخدمية الأخرى .وأشار عضو مجلس محافظة ذي قار إلى هدر أموال ضخمة من المال العام على الايفادات من دون أن تحقق تلك الايفادات الفائدة المرجوة منها داعيا إلى إلغاء الايفادات والحفاظ على المال العام من الهدر والإنفاق غير المجدي على حد تعبيرة ملمحاً إلى إنفاق نحو أربعة مليارات دينار من قبل الإدارة السابقة لهيئة الاستثمار في المحافظة على السفر والإيفاد وأمور أخرى من دون أن تحقق الأهداف المرجوة منها .كما طالب ثجيل بإعداد كشف خاص بإيفادات أعضاء مجلس المحافظة وحجم الأموال المصروفة على الايفادات والنتائج المتحققة في هذا المجال وذلك لغرض عرضها على الهيئة العامة للمجلس ومقارنة النتائج المتحققة بحجم الأموال المصروفة . ومن جانبه أكد رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي في مجلس المحافظة احمد الشيخ علي على أهمية اعتماد آلية محددة للإيفادات من شأنها تحقيق الأغراض المرجوة من الايفاد وكذلك العدالة في توزيعها. لافتا إلى خضوع جانب من الايفادات إلى شطارة وشبكة علاقات الموفد مع الجهات المعنية بالإيفاد . ونوه الشيخ علي إلى تعذر إلغاء الايفادات بصورة تامة مؤكدا في الوقت ذاته على أهمية ترشيدها بما يصب في المصلحة العامة وتطوير الكوادر الإدارية في المحافظة .وفي معرض تعقيبه على القضية المطروحة قال رئيس مجلس محافظة ذي قار قصي العبادي :إن الايفاد ليس بالضرورة أن يحقق نتائج ملموسة فأحيانا يكون الايفاد للاطلاع على تجارب الدول الأخرى والاستفادة من تجاربها وخبراتها في تطوير الجوانب الإدارية والفنية وغيرها من الجوانب الأخرى ،مشيرا إلى أن الكثير من الايفادات الخاصة بمجلس المحافظة تكون مدفوعة التكاليف من قبل الجهات الداعية للعضو الموفد ،وأضاف: وفي بعض الأحيان لا يصرف لعضو مجلس المحافظة الموفد إلا ٣٠٪ من تكاليف الايفاد ووفق ضوابط محددة وفي بعض الأحيان لا يصرف أي مبلغ .وإزاء ذلك وعند التصويت على مقترح إلغاء الايفادات رفض غالبية أعضاء مجلس المحافظة فكرة الإلغاء ولم يصوت لصالح المقترح الا عضو واحد هو لطيف ثجيل .غير ان غالبية الاعضاء الرافضين لفكرة الالغاء أكدوا على ضرورة إدخال تعديلات على آليات الإيفاد مشددين في الوقت ذاته على تحقيق العدالة في توزيع الايفادات وتقديم الموفد تقريرا لأعضاء المجلس بالنتائج المتحققة من الإيفاد .